محاضرات مقياس المنظمات الإقليمية والدولية
للسداسي الثالث
سنة ثانية علوم سياسية
جامعة غليزان
موسم 2022-2023
الأستاذ جيلالي بشلاغم
المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي

أولا: مفهوم المنظمات الدولية

تعود فكرة التنظيم الدولي إلى بدايات القرن 19 م وتقوم هذه الفكرة على أساس رغبة أعضاء المجتمع الدولي في إقامة التعاون بينهما والحفاظ على الأرمن والسلم والإستقرار فبعد ان شهد العالم الكثير من الحروب والنزاعات وما خلفته من خسائر مادية وبشرية ،شعر زعماء العالم وفواعل المجتمع الدولي لحاجة إلى إيجاد سبل التفاهم الودي والتفاوض من أجل الحفاظ على نوع من الإستقرار والتوازن للعلاقات الدولية والإقليمية .

ومن هنا برزت فكرة المنظمات الدولية والإقليمية كأداة من أدوات التنظيم والتعاون والإستقرار .

تتلخص أهداف التنظيم الدولي في نقاط التالية:

- تحقيق التعاون بين الدول والمنظمات في جميع المجالات من خلال وضع مبادئ وقواعد لهذا التعاون
- تحقيق الأمن الجماعي من خلال الحفاظ على السلم والإستقرار وحل النزاعات الدولية
- تطويرالقانون الدولي بما يخدم أهداف الأمن والسلم والإستقرار

وللإشارة لقد سعت الدول إلى أساليب أخرى لتحقيق التفاهم وإيجاد الحلول لخلافاتها من خلال عقد المؤتمرات مثل مؤتمر وستفاليا سنة 1648ومؤتمر فينا سنة 1815م ،ومؤتمر الصلح بباريس سنة 1856م وكان هذا النظام بهدف إلى إبقاء على الوضع الراهن في أوروبا ،إعتمادا على مبدأ الشرعية ،وتوازن القوى مع إحتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة ،إلا أن هذا النظام لم يلزم الدول بالتعهد رسميا بعدم إستخدام القوة او بضمان سلامة الأراضي كل منها .

كما لجأت الدول إلى أسلوب التحكيم الدولي كأحد أهم وسائل تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية .

كما يعد إنشاء اللجان الدولية خطوة مهمة في طريق إنشاء المنظمات الدولية . ويذهب جانب من الفقه، إلى أن هذه اللجان لم تنشأ إلا كوسيلة لتعزيز وضمان حرية الملاحة في بعض الأنهار ،مثل لجنة الرون التي نشأت سنة 1814م ولجنة الدانوب التي نشأت 1856م .

ونتيجة نجاح هاتين اللجتين في أداء المهام المسندة إليها ،فقد إمتد نشاطها ليشمل مبادئ أخرى ،كميدان الصحة ،المالي ،كما لجأت الدول إلى فكرة الإتحادات الدولية الإدارية ،على غرارإتحاد التلغراف العالمي الذي أنشأ بإتفاقية باريس سنة 1865وإتحاد البريد العالمي الذي نشأ بإتفاقية برلين سنة 1874, وإتحاد حماية الملكية الصناعية عام 1882.....

والواقع إن كل وسائل التعاون الدولي سالفة الذكر لايمكن وصفها بالمظمات الدولية، كونها لا تتخذ طابع الديمومة والإستقرار في عملها ، كما لا يحكم نشاطها دستور نافذ في مواجهة الدول الأعضاء كما أن مقرراتها لم تكن ملزمة .

ثانيا: تعريف المظمات الدولية

ظهر إصطلاح التنظيم الدولي ، أول مرة في فقه القانون الدولي سنة 1908 ،في ترجمة لمقال كتب باللغة الألمانية ،ونشرت ترجمته الفرنسية في المجلة العامة للقانون الدولي ، ثم ذاع إستعمال من قبل فقهاء القانون الدولي الألمان .

وقبل الخوض في تعريف المنظمة الدولية ،لابد من التميز بين هذا المصطلح والمصطلحات المتشابهة له :

النظم الدولية :تعني مجموعة القواعد القانونية المنظمة لموضوع رئيسي معين او المرتبط بالإطار الموضوعي محدد، مثل النظم الملكية في القانون الدولي العام ،اوهي كافة التنظيمات والتقاليد والقواعد الأساسية التي تميز جماعة الدولية و وتقوم الجماعة بإتباعها في تنظيم ما ينشأ في علاقات وروابط ، ومن ثم تشمل المنظمات الدولية والعلاقات الدبلوماسية والمؤتمرات والحرب

أما التنظيم الدولي :فيقصد به الإطار الذي تتشكل داخله الجماعة الدولية ، وبالتالي يمكن أن تبين ما به من أوجه النقص والتنظيم الدولي بهذا المعنى يشمل كل مظهر للعلاقات الدولية .

وتعرف المنظمة الدولية :« وهي هيئة دائمة تنشأ بموجب إتفاق مجموعة من الدول ، بغية تحقيق أهداف ومصالح مشتركة يحددها الميثاق المشترك للمنظمة ، تتمتع بإرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة عن دولها الأعضاء »

وكما تعرف أيضا «عبارة عن هي هيئات تضم مجموعة من الدول من خلال إتفاق دولي ،يهدف لسعي إلى تحقيق أغراض ومصالح مشتركة ، على نحو دائم»

المحاضرة الثانية: خصائص المنظمات الدولية :

يتضح من التعاريف السابقة أنه يلزم توافر خمسة عناصر أساسية لوجود أية منظمة دولية :

أولا : عنصر الدوام أو الإستمرار

يعني الدوام أن تباشر المنظمة مهامها وإختصاصاتها بصيغة دائمة ومستمرة طالما أنها تسعى لتحقيق مصالح مستمرة بطبيعتها إذ أن الغرض من إنشاء المنظمات هو إيجاد إطار دائم للتعاون بين الدول وهذا ما يميزها عن المؤتمرات الدولية التي تنعقد بصورة عارضة لتحقيق غاية معينة ثم تزول بعد تحقيق هذا الهدف

إلا أن إستمرار المنظمة الدولية وديمومتها لا يحول دون إمكانية زوالها أو تعديلها بعد زمن قد يطول أو يقصر .

ثانيا: عنصر الإتفاق

يلزم لوجود المنظمة الدولية وظهورها ، وجود إتفاق دولي ينشئها ،ويحدد نظامها القانوني مبينا أهدافها وإختصاصاتها وأجهزة المختلفة المنوط بها تحقيق هذه الأهداف والقواعد التي تحكم سير العمل بها ،وغالب الأحيان يتم الإتفاف المنشئ للمنظمة الدولية في صورة معاهدة دولية جماعية ، تخضع للقواعد العامة لقانون المعاهدات المقننة في إتفاقية فينا سواء أطلق عليها واضعوها ميثاقا أو دستورا أو صكا أو نظاما أساسيا .وعليه لا تشارك أي دولة في منظمة دولية إلا إذا عبرت عن رغبتها في ذلك عن طريق التصديق أو الإقرار أو الإنضمام إلى ميثاق المنشئ للمنظمة أو بمجرد التوقيع عليه

ثالثا: الصفة الدولية

ونعني بذلك أن الدول التي تنشئ المنظمة الدولية أو تنظم إليها بعد إنشائها هي التي تتمتع بالإستقلال والسيادة ، فيكون لها حق الإعتراف بعضويتها في هذه المنظمة ،وتمثل هذه الدول في منظمة بواسطة أعضاء في حكوماتها أو مندوبين عنها ، لكن لايوجد مايمنع أن تقبل المنظمات الدولية في عضويتها بحقوق منتقصة وحدات أخرى غير دولية لاينطبق عليها وصف الدولة كاملة السيادة والإستقلال

رابعا: الإرادة الذاتية

تستكمل المنظمة الدولية إستقلالها عن الدول الأعضاء المكونة لها فتتمتع بإرادة خاصة متميزة عن إرادة الدول الأعضاء يتم التعبير عنها وفقا لقواعد الواردة في ميثاقها وفي حدود الإختصاصات المحددة لها

ويعتبرهذا العنصر أهم ركن في منظمة الدولية والذي يؤهلها لتمتع بالشخصية القانونية المستقلة ويترتب عن تمتع المنظمة الدولية بلإرادة الذاتية عدة نتائج :

1- تنسب الأعمال القانونية الصادرة عن منظمة إليها لا إلى الدول الأعضاء فيها
2- تتمتع المنظمة الدولية بذمة مالية مستقلة عن الذمة مالية للدول الأعضاء فيها ، وفي هذا قد تكون المنظمة دائنة أو مدينة للدول الأعضاء فيها أو للغير .
3- أهلية المنظمة الدولية للتقاضي و تحمل المسؤولية عن أعمالها غير المشروعة ، وبصفة عامة عن الأعمال التي تستوجب المسؤولية .
4- أهلية المنظمة الدولية لإبرام الإتفاقيات الدولية والمشاركة في إنشاء قواعد القانون الدولي عن طريق العرف أو من خلال ما تصدره من قرارات ذات طابع تشريعي
5- للمنظمة حق التعاقد مع من تحتاج إليهم من العاملين ، وتنظيم مراكزهم القانونية

خامسا :الأهداف المشتركة :

لكل منظمة دولية أهداف تسعى إلى تحقيقها ، فالمنظمة ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق غاية ويتم تحديد أهداف المنظمة عادة في ميثاق إنشائها ،وقد تكون هذه الأهداف عامة وشاملة ، كما في منظمة الأمم المتحدة ، أو خاصة محددة على وجه الحصر كأن تكون إقتصاديا مثلا كما في منظمة التجارة العالمية ، أو ثقافية كما غي منظمة اليونسكو ، أو صحية كم في منظمة الصحة العالمية أو إجتماعية كما في منظمة العمل الدولية .

المحاضرة الثالثة :تصنيف المنظمات الدولية

لقد تعددت المنظمات الدولية وتنوعت أنشتطها وإختلفت أهدافها ، ولذلك لجأ الفقه القانوني إلى تصنيف المنظمات حسب طبيعتها ومضمونها على نحو معين نذكر منها :

1- حسب نطاق العضوية : (الجغرافي، اللغوي، تاريخي ، الثقافي)

تنقسم المنظمات الدولية من حيث نطاقها الجغرافي إلى منظمات عالمية ومنظمات إقليمية

أ-المنظمات العالمية : تكون منظمة دولية عالمية إذا كانت العضوية فيها مفتوحة للدول جميعها بحيث تستطيع أي دولة الإنضمام إليها وفقا للشروط التي يحددها ميثاقها ، وعلى الرغم من الصيغة العالمية لبعض المنظمات إلا أنها تتعاون فيما بينها من حيث شروط الإنظمام إليها وإكنساب العضوية مثل عصبة الأمم ، الأمم المتحدة ...

ب- الإقليمية : تكون العضوية فيها محدودة ومقتصرة على مجموعة من الدول ، وقد إختلف الكتاب في معيار الإقليمية على ثلاث جهات :

الإتجاه الأول (المعيار الجغرافي) : ويقوم على أساس الجوار الجغرافي بمعنى أن يقتصر الإنضمام في هذا النوع المنظمات على الدول المتجاورة جغرافيا مثل منظمة الإتحاد الإفريقي ، الإتحاد الأوروبي ..
الإتجاه الثاني (المعيار الجيو سياسي) ويعطي هذا الرأي لإقليمية مفهوما سياسيا إلى جانب الموقع الجغرافي ، فهو الى جانب الجوار الجغرافي إمتيازات سياسية أو ثقافية مثل جامعة الدول العربية ، لأن المفهوم الجغرافي والسياسي لإقليمية ، هما مفهومان ضيقان جدا حيث يخرج عن نطاقهما الكثير من منظمات والتي لا يمكن إعتبارها لا عالمية ولا إقليمية مثل منظمة الأوبك أو البريكس ، الأوبك بلوس
الإتجاه الثالث (الإتجاه المرن لإقليمية) : ويذهب إلى إعتبار المنظمة الإقليمية إذا تحدد نطاق العضوية فيها بعدد من الدول وإرتبطت مع بعضها البعض بأية رابطة سواء أكانت جغرافية أو سياسية أو قومية أو أقتصادية وبشكل دائم أو مؤقت

2- حسب طبيعة النشاط : تكون المنظمات ذات طبيعة تشريعية قبل منظمة العمل الدولية وتكون ذات طبيعة قضائية مثل محكمة العدل الدولية ، وذات طبيعة إدارية أو تنفيذية كما هو الحال معظم المنظمات ، وقد تحتوي الكثير من منظمات على هذه الإختصاصات مجتمعة

3- حسب أهدافها وإختصاصاتها :
فهي شاملة كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية و مجلس التعاون الخليجي .أو متخصصة كمنظمة العمل الدولي ومنظمة الصحة العالمية وتكون المنظمة الدولية متخصصة اذ إقتصر نشاطها على هدف محدد وهي ما تسمى بالوكالات المتخصصة ، وتمتاز هذه المنظمات بكثرة عددها و إتساع قاعدتها فقد تكون :
منظمات إقتصادية : مثل البنك الدولي لإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي
منظمات أجتماعية وثقافية مثل منظمة الصحة العالمية و اليونسكو
منظمات علمية مثل وكالة الطاقة الذرية
وقد تكون المنظمات الدولية المتخصصة عالمية وقد تكون إقليمية .

4- من حيث طبيعة الأعضاء (الأطراف): تنقسم المنظمات الدولية من حيث الأعضاء إلى منظمات حكومية وأخرى غير حكومية ومنظمات مختلطة

أ- المنظمات الدولية الحكومية : وهي المنظمات التي تتيح عضويتها للدول فقط ، وهذا النوع من المنظمات الدولية هو الأهم والأكثر تأثيرا على مجريات الحياة الدولية ، وهو يقع تحت دائرة التنظيم القانوني الدولي نظرا لعلاقته المباشرة بشؤون الدول

ب- المنظمات الدولية الغير الحكومية : إختلف فقهاء القانون في تعريف هذه المنظمات ، ومن أهم التعاريف التي حاولت الإلمام بجميع عناصر المنظمات

التعريف الذي وضعه المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته 11 والمعدل في دورته 14 حيث حدد تعريفها كما يلي :«كل منظمة دولية لم تنشأ عن طريق إتفاق بين الحكومات وتقسيم أهدافها ووظائفها بطابع غير حكومي ، وتضم نسبة كبيرة من مجموعات أو الأفراد كأعضاء بلاد متعددة وتوافر لها هيئة دائمة ذات تكوين دولي ، هي منظمة دولية غير حكومية».

ويقصد بهذا تكثل المنظمات التي يتم تأسيسها من قبل أفراد، وقد إزدادت أهميتها وتأثيرها في سنوات والعقود الأخيرة ، حيث إستطاعت زيادة الإتصال والتفاعل بين أفراد والجماعات الصعيدين الدولي والوطني ومن أمثلة هذه منظمات : منظمة العفو الدولية ، منظمة أطباء بلا حدود ، جمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، ومنظمات حقوق الإنسان

ج- المنظمات الدولية المختلطة : وهي المنظمات التي يكون فيها باب العضوية مفتوحا للدول والجماعات التي لا تحمل صفة الشخصية الدولية والأفراد .

وعلى الرغم من تعدد صور وأشكال المنظمات الدولية ،تبقى هيئة الأمم المتحدة تشكل أهم المنظمات الدولية على الإطلاق

المحاضرة الرابعة: الإطار التاريخي لنشأة المنظمات الدولية

ترجع فكرة التنظيم الدولي إلى العصور القديمة في نظر الكثير من فقهاء ويرجعها إلى حضارات الصينية ، الفرعونية ،الهندية ، اليونانية ، الرومانية ، الفارسية) حيث كان البدأ السائد في هذه الفترات هو قاعدة القوة والخضوع لأقوى ، مما كان يجعل من التحالفات أساس البقاء والتواجد في ذلك العصر

إن فكرة التنظيم الدولي من أهم الأفكار التي شغلت الجماعة الدولية وذلك في إطار إشتراك الدول في هيئة دولية لتحقيق التعاون في ما بينها وتعود هذه الفكرة في أصلها إلى أوائل القرن الرابع عشر بالضبط ظهرت في عدة مشاريع للقادة وسياسين أوروبين ومفكرين وهي :

أولا: المشروع الفرنسي لبيار دوبوا

كان أول أوروبي كتب عن نظام دولي جديد بتحقيق التعايش السلمي بين الدول على أساس الحل السلمي للنزاعات وتضمن مشروعه الذي وضعه سنة 1305 مايلي :

1- تكوين مجلس إتحادي يضم دول أوروبا الغربية لدراسة القضايا الأوروبية
2- إحداث لجنة من المحكمين يعينها مجلس الإتحادية للقيام بالتوفيق بين الأطراف المتنازعة
3- رفع الأمر إلى البابا في حال رفض أحد الأطراف الخضوع لقرار الحكيم

ثانيا : مشروع الوزير الفرنسي سولي :

وضع هذا المشروع سنة 1603 و المتضمن إنشاء جمهورية مسيحية كبرى تضم جميع شعوب أوروبا ودعا لتشكيل الجامعة المسيحية تضم مجلس إتحادي مكون من 15 عضوا كل منهم يمثل دولة من دول الإتحاد بشكل إلزامي لا يجوز معه الإنسحاب من الإتحاد
يتولى المجلس الإشراف على سياسة الإتحاد وحل النزاعات التي قد تقع بين أعضاءه عن طريق التحكيم كما يشكل الإتحاد جيشا قويا يستطيع الدفاع عن أعضاءه ضد أي هجوم من دولة خارج الإتحاد خاصة الجيش العثماني
ثم جاءت أفكار ومشاريع أخرى تهدف إلى الجماعة الدولية منها:
مشروع ويليام بين سنة 1694 في كتابة مشروع لسلام الأوروبي في الحاضر والمستقبل
مشروع بينثام في كتابة مبادئ القانون الدولي الذي خصص فيه فصلا لمخطط السلم العالمي وأبدي ، ويهدف إلى تحقيق نمط إقتصادي يرتكز على تحقيق السلام وذلك لتحقيق أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد
مشروع سان بيار سنة 1713 الذي قدمه إلى المؤتمر أوتراخت لإنشاء عصبة الأمم الأوروبية ، وفي ذات المؤتمر وقعت عدة معاهد هذه معاهدة أوتراخت والتي أرست مبدأ التوازن العادل للقوى بين الدول.
قد إستمر المجتمع الدولي في التطور والبحث عن تجمع يشمل جميع الدول إلى أن وصل لمرحلة تنظيم الدولي بعقد المؤتمرات والتجمعات كان أولها مؤتمر وستفاليا عام 1648 لإبرام أول معاهدات بين الدول لتقنين بعض القواعد العلاقات الدولية على أساس التعاون بدلا من قاعدة السيطرة والإخضاع.
فمن هذا التاريخ بدأت فكرة الدولة بمفهومها الحديث تظهر وتستقر وإشتعلت الحروب بين الدول الأوروبية ، إذ سعت كل منها ومنذ بداية إلى توسيع حدودها على حساب الأخرى ، أو إكتساب مناطق نفوذ ومستعمرات في داخل القارة الأوروبية أو في القارات الأخرى .
من هنا بدأت الدول الأوروبية في بداية الأمر في تنظيم نفسها في إطار تولي للوقوف أمام القوة المتنامية للدول العثمانية بإعتبارها تهديدا للدول الأوروبية في نهاية القرن 17 م
ولذلك يمكن القول أنه في بداية الأمر لم يكن تنظيم دولي بالمعنى الحقيقي وإنما تنظيما أوروبيا ، إلى حيث دخول الدولة العثمانية في مفاوضات حول التنظيم الدولي في منتصف القرن 18م .

ومن ثم أصبحت الدول من مختلف القارات تسعى إلى إيجاد سبل للتفاهم الودي لإيجاد حلول مقبولة فيما بينها ،وكوسيلة لتحقيق هذه الغاية تبنت الدول عدة أساليب ومن بينها :

1- **اللجوء إلى عقد المؤتمرات الدولية** أن الدول ولاسيما الأوربية منها لجأت لعقد المؤتمرات الدولية

لحل نزاعاتها ، لانها كانت وسيلة للتفاوض المباشر ومواجهة بعضها البعض وإتسع نطاق عقد هذه المؤتمرات بعد إنتصارات القوى العظمى آنذاك (إنجلترا ، بروسيا ، النمسا ، روسيا) على نابليون عام 1815م فإنعقد مؤتمر فينا سنة 1815 ، ومؤتمر الصلح بباريس سنة 1856م حيث اتبثت هذه المؤتمرات جدواها ، الأمر الذي أضفى عليها طابع شبه دوري فيما يعرف بالوفاق الأوروبي خلال القرن 19 م

2-**التحكيم الدولي** :يعد التحكيم واحدا من أهم الوسائل لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية ، وقد كان لنجاح التحكيم في قضية الألباما سنة 1872م عاملا مشجعا لإتجاه نحو هذا الأسلوب في تسوية المنازعات والجدير بالذكر أن مؤتمري لاهاي لسنة 1899م و 1907م كان قد أمرا مبدأ التحكيم الإجباري ووضعا قواعد وإجراءات التحكيم إلا أنهما فشلا في إنشاء محكمة تنظر في منازعات الدول

3-**اللجان الدولية**

يعد إنشاء اللجان الدولية خطوة مهمة في طريق إنشاء المنظمات الدولية ، ويذهب جانب من فقه ، إلى أن هذه اللجان لم تنشأ إلا كوسيلة لتعزيز وضمان حرية الملاحة في بعض الأنهار مثل لجنة الرون التي نشأت سنة 1814م ، ولجنة الدانوب التي نشأت سنة 1856م

وقيمة لنجاح اللجنتين المذكورين في أداء المهام المسندة إليها فقد إمتد نشاطها ليشمل ميادين أخرى كميدان الصحة ، فقد أنشئت لجان صحية في الأقاليم المستعمرة ، كلجنة القسطنطينية و بوخارست ، كما أنشأت لجان مالية مهمتها التوثيق والتقريب في وجهات نظر الدول الدأنة والمدينة كوسيلة للوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين ، ومن بين هذه اللجان ، لجنة الدين المصري سنة 1878 م ، ولجنة اليوناني سنة 1897م ولجنة الدين العثماني سنة 1898م

4- الإتحادات الدولية الإدارية :

لقد كان إنشاء هذه الإتحادات وسيلة لتنظيم بعض المرافق ذات صلة بالمصالح الدولية المشتركة .

ومن بين أهم الإتحادات التي تم إنشاؤها ، إتحاد التلغراف العالمي بمقتضى إتفاقية باريس 1865م وإتحاد البريد العالمي الذي أنشأ بإتفاقية برلين 1874م ، وإتحاد

الدولي للمقايس والموازين عام 1875م ، وإتحاد حماية الملكية الصناعية عام 1882 م ، وإتحاد الدولي لنشر التعريفة الجمركية 1890م ....
إن كل وسائل التعاون الدولي سالفة الذكر ، لا يمكن وصفها بالمنظمات الدولية ، لا تتخذ طابع الديمومة و الإستقرار في عملها كما لا يحكم نشاطها دستور نافذ في مواجهة الدول المنظمة إليها ، وبالإضافة إلى أن مقرراتها لم تكن تلزم الدول الأعضاء إلا بإراداتها .

المحاضرة الخامسة: الإطار النظري لنشأة المنظمات الدولية

أولا:النظرية المثالية والقانونية

منذ البداية الأولى لعلم العلاقات الدولية في مطلع القرن 20م ، كانت المثالية تشكل أهم الإتجاهات النظرية لدراسة العلاقات الدولية ،إذ هيمنت أداء ما يسمى بالتيار مثالي والذي مثله الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت(ودرو ويلسون) ، على صياغة أهم قواعد العلاقات بين الدول وتشكيل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى ، لتكون مرجعية تعود إليها الدول في تنظيم علاقاتها ، وينطلق أنصار هذا التيار من فرضية مفادها أن : الدول يمكن ان تتعاون في مواجهة المشاكل المشتركة ، فتمت الدعوة إلى إحترام قواعد القانون الدولي وتنمية التعاون بين الدول بدلا من الصراع ،فكانت النظرية المثالية تدعو إلى ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية وليس ماهي عليه في الواقع.
ويعزو علماء العلاقات الدولية بروز النظرة المثالية في تلك الفترة إلى سببين

1- الخسائر الكبيرة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى
2- النتائج التي توصل إليها العالم في أن الحرب لن تجلب إلا الكوارث ، وأن الحضارة الإنسانية ترفض الحرب كأداة لحل النزاعات الدولية .

إلا أن هذا الإتجاه لم يلبث أن تراجع مع بداية الحرب العالمية الثانية ، لتحل محله النظرة الواقعية التي رأت بأن الدول تتفرق وفقا لمصالحها الوطنية المعرفة بالأمن القومي وعلى رأسه البقاء ورأت بأن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تتم كما هي على أرض الواقع وليس ما يجب أن تكون عليه .
ورغم الزخم الذي حظيت به النظرية الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية ، والذي ساعدها على أن تهيمن على دراسة العلاقات الدولية ، إلا أن أفكار المثالية عادت وبرزت مرة أخرى ولكن بمفاهيم وفرضيات جديدة ، أهم هذه المفاهيم والطروحات

هي التعاون الدولي المبني على المصلحة للدول بدلا من الإعتماد على النية الحسنة في تفسير مظاهر التقارب الدولي والإعتماد المتبادل بينها ، أي إعتماد المصلحة الوطنية كأساس لتفسير التعاون ببن الدول عوض الإكتفاء بالإشارة إلى القيم وطبيعة الجيدة للدول ، خاصة وأن الواقعية إنطلقت من مفهوم المصلحة لبناء نظريتها في العلاقات الدولية

ثانيا: النظرية الو ظيفية

ظروف نشأة النظرية.: تمتد الجذور التاريخية للنظرية الوظيفية إلى آراء المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون واسهاماته الأدبية والفكرية في مجال علم الاجتماع والنظريات المنبثقة عنها، وتبعه ماكس فيبر (الدين والاقتصاد)، وايميل دوركايم (تقسيم العمل في المجتمع)، ووليام جراهام (طرق الشعوب)، في مؤلفاتهم المشهورة.
وفي العصر الحديث تشكلت النظرية الوظيفية في الاتجاه الآخر للمدرسة الحيوية في القرن الثامن عشر الميلادي وإلى المفكرين البارزين أمثال: فولتير، هوبز وروسو الذين درسوا العلاقة بين متغيرين أو عاملين أحدهما مستقل ويعبر عن المدخلات أو المسببات والآخر تابع ويعبر عن المخرجات أو التأثير، وفي القرن التاسع عشر ميلادي استخدم مصطلح (وظيفي) نتيجة لظهور علماء من أمثال "أوجست كونت وهربرت سبينسر"، وكانا قد شبها المجتمع الإنساني بالكائن الحي من حيث أنه يجسد سبب الظاهرة ووظيفتها.
إلا أن الفضل في تأصيلها يعود إلى الباحث السياسي البريطاني ‘‘دافيد ميتراني’’، والذي بلور مجمل أفكاره فيما يخص التكامل والاندماج في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وكذلك خلال الحرب العالمية، وقد انطلق ‘‘ميتراني’’ من مسلمات متفائلة ومثالية حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات، إذ اعتمدت على وسائل نفعية ومنفعية، وكانت هذه المسلمات تشكل مفاهيم مركزية وأساسية عند المفكرين الليبراليين البريطانيين من أمثال ‘‘سيسيل روبرت’’ و’’ليونارد وولف’’، ويرى ‘‘ميتراني’’ أن الوظيفة تهدف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدة ترابية معينة (الدولة)، وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين (أي أن الوظيفية تقدم في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى الكونية –الحكومة العالمية-
وقد ظهرت نظريات التكامل والاندماج بعد الحرب العالمية الثانية بشكل كبير وتبلورت في شكل نظريات مستقلة قائمة بذاتها، ومنها النظرية الوظيفية، والوظيفية الجديدة والنظرية الدستورية (الفدرالية والكونفدرالية.كما أن النظرية الوظيفية

استمدت أفكارها من نظريات أخرى منها النظرية الواقعية والنظرية الاتصالية وغيرها.

تعريف النظرية الوظيفية: هي: " نظرية تقوم على اعتبار مصطلح الوظيفة وحدة التحليل الرئيسية لدراسة الأنظمة الاجتماعية، وهذا انطلاقا من الاعتماد على مسلمة مفادها أن كل نظام اجتماعي يتكون عن عناصر مترابطة فيما بينها ويرجع هذا الترابط إلى قيام كل منها بوظيفة، وقيامه بهذه الوظيفة مرتبط بقيام الآخرين بوظائفهم، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التكيف والاندماج".

مبادئ ومرتكزات النظرية الوظيفية:

1- تهدف الوظيفية إلى تجنب قضايا ومجالات النزاع لتركز على قضايا ومجالات التعاون، وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والاهتمامات المشتركة بين الدول وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى إقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية والمنفعية.

2- تقوم الوظيفية على منهج معاكس للمنهج الدستوري، إذ أن منطق التكامل لا يجب أن يكون فوقيا(دستوريا)، بل بالتركيز على التعامل مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول.

3- ترى أن التعاون في مجالات السياسة الدنيا يتم من خلال اعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية وذلك بمنحهم الصلاحيات المطلقة في إعداد وتنفيذ السياسات في المجالات الدنيا، وهذه السياسات لا بد أن يكون لها مردود منفعي على قطاعات واسعة في الدول المعنية، كما أنها ستؤدي حتما إلى خلق تعاون في مجالات أخرى وفق مبدأ التعميم ramification أو الانتشار spill-over، وهكذا تصبح السلطة السياسية أسيرة شبكة من الأنساق المصلحية وتصبح الدول غارقة في التفاعلات التي تتسع مع الوقت، بحيث يصبح ثمن تعطيل الأطر الوظيفية الجديدة من قبل السلطة السياسية أمرا مكلفا جدا، وعليه فإن التركيز يتوجه إلى توفير الرفاه والرخاء الاقتصادي بدل الدخول في متاهات وصراعات السياسة العليا.

4- حسب الاتجاه الوظيفي، فإنه ليس ضروريا أن يحدث أي تغيير في البنية السياسية للدولة باتجاه انصهار سياسي، ولكن ما يحدث هو أن دور الدولة ومفهوم السيادة يفقدان قيمتهما العالمية، وتتحول هذه القيمة وهذا الدور إلى المنظمات الوظيفية المتخصصة، مثل الرجوع إلى منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي ...أي أن مفهوم السيادة يتغير.

5- على العكس من النظريات الدستورية التي تعتبر القرار السياسي هو المتغير المستقل في تحديد التكامل تنظر المدرسة الوظيفية بعين الحذر إلى القرار السياسي

والمسائل المتعلقة بالسيادة فتعتبرها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل حيث تحرص الدول والسلطات القائمة فيها بشدة على عدم التفريط فيها وتدعو غلى التركيز على التكامل في الميادين الفنية والاقتصادية والثقافية التي لا تتمتع بهذه الدرجة من الحساسية.

6- يرى الوظيفيون أن التكامل في مجالات السياسة الدنيا والذي يجب أن يكون له مردود منفعي على الجماهير في الدول المتكاملة سيكفل أن ترتبط الشعوب في الدول المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة والأنساق المشتركة ويفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاج سياسات رشيدة خالية من العنف ويدفعها إلى مزيد من التعاون بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي توتر في العلاقات بين هذه الدول أو حرب باهظاً مما يقلل من إمكانات لجوء القيادة السياسية لهذا الفعل كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطرق تجريبية ويصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بدلاً من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا.

7- تعطي المدرسة الوظيفية دوراً هاماً لجماعات الضغط والجماعات الوسيطة التي تعبر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرض هذه المصالح على قياداتها.

نقد النظرية الوظيفية:

لقد تعرضت النظرية الوظيفية كغيرها من النظريات إلى العديد من الانتقادات التي تمثلت فيما يلي:

- فحسب "إرفينغ زايتلن" بالغت الوظيفية في وحدة وترابط الأنساق الاجتماعية واستقرارها وانسجامها، وكذا في اعتقادها بإيجابية كافة النظم والمؤسسات الاجتماعية.

- تفهم النظم الاجتماعية كنظم ضرورية لا غنى عنها، وما ينطوي عليه ذلك من تحيزات محافظة، أو ما يسمى بالتحيز الإيديولوجي، حيث وصفت بأنها نظرية الرأسمالية، أي توجه أيديولوجي تدافع عن الرأسمالية باعتبارها نظرية محافظة تدعو إلى الثبات لا التغير والتوازن دون الصراع والثورة.

- بالإضافة إلى إهمالها للصراع والتغير الاجتماعي، وتركيزها على التوازن والتكامل، فهي أحادية النظر.

- تجد الوظيفية صعوبة في التعامل مع الأحداث التاريخية وعمليات التغير الاجتماعي (اتجاه لا تاريخي في دراسة الأنساق الاجتماعية).

- بالإضافة إلى التركيز على الطابع الستاتيكي وإهمال الصراع، فالكثير من التحليلات الوظيفية مبنية على مقولات ومفاهيم تنطوي على معان تدل على الاستقرار والثبات كالتوازن، التكامل، إدارة التوتر.
-كما انتقدت من حيث افتراضها بإمكانية اقتطاع أنشطة معينة من أنشطة الدول المتكاملة دون أن يتأثر ذلك بالقرارات السياسية التي قد تعوق التكامل الوظيفي نفسه أو أن يؤثر ذلك التكامل الوظيفي في السياسة العليا مما قد يهدد بإيقافه من جانب القيادات السياسية.

ثالثا: نظرية الاعتماد المتبادل

يقصد بها الوضعيية التي تتداخل وتترابط بواسطتها الفواعل الدولية بالشكل الذي يجعل ما يحدث لإصلاحها في أي منطقة جغرافية يؤثر بطريقة مباشرة وسريعة على الأطراف الأخرى ، أو بمعنى أخر هي (حالة العلاقة بين الطرفين أو أكثر، حيث تكون تكاليف فسخ هذه العلاقة أو خفض المبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين.

في دراسة العلاقات الدولية ، تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين إثنين : الحساسية والهشاشة

- تدل الحساسية إلى درجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى
- وتدل الهشاشة على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغيرات من هذا النوع

وهكذا قد تكون دولتان متساويتان في الحساسية إزاء إرتفاع أسعار النفط ولكنها ربما لا تكونا بالهشاشة ذاتها

فقد تجد إحداهما أن الإنتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى فتقلص بالتالي إعتمادها على النفط (مثال أزمة الطاقة اليوم بعد إندلاع الحرب الروسية الأوكرانية)

ويترتب على ظاهرة الإعتماد المتبادل لاسيما في المجالات الإقتصادية و التجارية عددا من النتائج الإيجابية، فمن الناحية الأولى ، يؤدي الإعتماد المتبادل إلى إقلال من الصراعات بين الدول ، حيث تتردد هذه الأخيرة في دخول الصراعات والحروب ، خشية تجميد أرصدتها الخارجية أو توقيف معاملاتها الاقتصادية مع الخارج .

وكلما زاد حجم الإستثمارات الخارجية للدولة ما وإزداد حجم تجارتها الخارجية معها ، أصبحت أكثر إعتمادا على الإستقرار السياسي والإقتصادي في تلك الدولة ، ومن ثم فإن الدول التي تهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية في الخارج تحرص على

الإبتعاد عن التدخل العسكري المكشوف لحماية تلك الإستثمارات ،كذلك فقد تصور الوظيفيون ،والوظيفيون الجدد ، أن الإعتماد الإقتصادي المتبادل سيدفع صانعي السياسة الخارجية في الدول إلى إستبدال الوطنية المحدودة ب أكثر عالمية وأكثر إتساعا

يعتمد أنصار مقاربة الإعتماد المتبادل على أن العصرنة والتطور الصناعي والثورة التكنولوجية في ميدان الإعلام والإتصال سوف يؤدي إلى تقوية عوامل الإرتباط والتداخل بين الدول و المجتمعات ، وهو يصف طبيعة العلاقات بين الدول أين تندمج وتتكامل إقتصادياتها ، وهو مفهوم يدعو إلى التضامن بالقضاء على الإختلافات الناجمة عن اللا مساواة والمصالح المتصارعة .

وبالتالي فالإعتماد المتبادل بين الدول هو حالة تعكس زيادة التدفقات التجارية النقدية والثقافية ، كما يعكس التحولات الهيكلية التي يفرضها تطور النظام الإقتصادي ، دون أن يكون بالضرورة قائم على أساس مؤسسات فوق قومية كمركز لإتخاذ القرارات

المحاضرة السادسة: النقاش النظري المفسر لدور المنظمات الدولية

أولا: النظرية الليبرالية : كيف تنظر الليبرالية للمنظمات الدولية ؟

الليبرالية أكثر إنتقادا لدور المنظمات الدولية وإستقلالها ودورها في السياسات الدولية ، هناك خمسة وظائف تقوم بها المنظمات الدولية :

1-تساهم المنظمات الدولية في حل المشاكل الدولية من خلال التعاون فالمنظمات الدولية تستطيع تقديم الإشارة إلى الدول الأعضاء وهي تشكل وسيط بين الدول ، وترى الليبرالية أن السعي وراء القوة و المصلحة الذاتية قادت العالم إلى حروب ، وليس إلى إستقرار ، فدول ليس لها إمكانيات عسكرية مثل سويسرا ، السويد، كوستاريكا ،إستطاعت ضمان أمن حدودها من خلال تجنبها المشاركة في الحروب .

كما ان التكتلات والأحلاف تمثل عامل ردع لأخرين ، وضمانة لدول الأعضاء أمام الدول الأخرى ، لاسيما في المجالات الإقتصادية والأمنية .

2- تعمل المنظمات الدولية على تحقيق الخير العام والإزدهار والرفاهية على المستوى العالمي ، فالخدمات والبضائع والموارد يجب توزيعها على الجميع ليستفيد منها الجميع حسب رأي الليبراليين .

ولذلك عملت المنظمات الدولية على إزالة الحواجز بين الدول وألفت لإجراءات الحمائية وأنجزت برامج تنموية لتسهيل الإستثمارات الخارجية وتقديم التمويل لتطوير إقتصاديات الدول الفقيرة .

كما يساهم عامل الإعتماد المتبادل في تخفيض حدة النزاعات والحروب

3-مساعدة المجتمعات على خلق القيم ومعايير المشتركة وإعتمادها ، بهدف تجنب الصراعات والنزاعات والعمل على دعم التعاون المتبادل بين الدول ، وخلق قيم مشتركة مثل سيادة القانون ، حل النزاعات بالطرق السلمية ، الإعتماد المتبادل ، التعددية ..... إلخ .

كما تحاول المنظمات الدولية توطيد حقوق الإنسان ، محاربة الإرهاب وتخفيف الفقر في العالم ، والدفاع عن الملكية الخاصة لأفراد ،وتركز على ضرورة سيادة أفكار السوق المفتوح والحر والمنافسة ،وتدعو إلى إنشاء نظام سياسي و إقتصادي عالمي لبيرالي لتحقيق الربح ومصلحة لأفراد .

2- تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في خلق سوق عالمي كبير ، وتذليل الحواجز بين الدول وتحقيق الرفاهية من خلال خلق فرص العمل وتقليل من البطالة وتعزيز المبادلات بين الدول .

وتعد الشركات متعددة الجنسيات أداة من أداوات اللبيرالية ، فهي مؤسسات عابرة للدول والقارات ، وتلعب دورا في الحد من دور الدولة في الإقتصاد والتجارة ، كما أنها تملك أدوات هامة للتأثير على الحكومات وعلى الأفراد .

ثانيا: النظرية الواقعية :

غالبا ما يشار إليها بسياسات القوة أو السياسة الواقعية وهي تتعامل مع الأمر الواقع وليس مع العواطف ورغبات وأحلام .

تركز الواقعية على أهمية القوة الصلبة بالنسبة للدول متمثلة في القوة العسكرية من دبابات وطائرات وجيوش ، وقوة ناعمة عبر الأفكار والثروة والمكانة السياسية والإقتصادية للدولة ،وتركز الواقعية على أهمية الدولة القومية ومركزيتها في العلاقات بين الدول وعلى ظواهر دولية مثل الأمن والحرب والصراع والعنف .

وتحاول الواقعية الإجابة على أسئلة مثل العلاقة بين النظام و الإستقرار في العلاقات الدولية

كيف يصبح النظام أسوأ وكيف يتوقف عن العمل ؟ كما تعالج الحالات المزمنة في العلاقات الدولية مثل الصراعات المسلحة والحروب ، وتعد القارة الأوروبية هي الأرض التي ترعرعت فيها الواقعية نظرا لما شهدته من حروب مثل حرب 30سنة (1618- 1648), وحروب نابليون (1805- 1815) ، و الحربين العالميين الأولى والثانية في القرن 20م بلإضافة إلى الطموحات الأمربالية التي بدأت مع القرن 15م وإستمرت إلى القرن 20م و إنطلقت من الأراضي الأوروبية.

تنظر الواقعية إلى العلاقات بين الدول بأنها فوضى ، ولكن هذا لا تعني عدم وجود هيراركية في النظام الدولي ، كما أن اللا عبين من غير الدول موجودين ولكنهم غير

مهتمين نظرا لأن الدولة هي اللاعب الأساسي وهي التي تشكل هذه المنظمات وتحاول الإستفادة منها وفقا لتوازنات القوى .
وترى الواقعية أن غياب السلطة العليا في نظام الدولي يؤدي إلى أن الدول تندفع نحو مساعدة من أجل حماية مصالحها و وأمنها ، الأمر الذي يؤدي إلى الصراع والصدام ما يؤدي إلى العنف في الكثير من الأحيان ، وتستغل الدول تلك الفوضى لزيادة قوتها في ظل النظام الفوضوي .
ويركز الواقعيون أمثال(كميث ولتز) على أهية توازن القوى وإتفاق العسكري والقوة العسكرية التي يعدها جزءا من الثقافة السياسية الأمريكية ويشجعها الرأي العام الأمريكي ،وتنظر الواقعية بتشكل إلى دور المنظمات الدولية في علاقات الدولية ، بالنسبة للواقعين ، فإن الحكم النهائي للنتائج في العلاقات الدولية هو القوة .
يمكن توقع النتائج لصالح اولئك الذين يتمتعون بأكبر قدر من القوة أو أولئك الذين يجلبون سلطتهم لتحمل أكثر فعالية ، تسيطر الدول على معظم القوة العسكرية لكوكب ولديها القدرة على فرض الضرائب التي لا تشاركها أي منظمة أخرى ، وهي جهات إصدار العملات ،بينما المنظمات الدولية فإنها تعتمد على الدول لفرض قواعدها وتمويلها ، ولذلك لا يجب الإنتباه إلى المنظمات الدولية والتي تبقى في غالب الأحيان في خدمة مصالح الدول المهيمنة على النظام العالمي

ثالثا: النظرية الماركسية

تطورت الماركسية على نحو ملحوظ منذ أن أرسى أفكارها الأساسية "كارل ماركس"- Karl Marx و"فريدريك إنجلز"-Friedrich Engels في منتصف القرن التاسع عشر، وقد طرأت تغييرات على تفكير ماركس أثناء حياته ولطالما كانت نظرياته عرضة لتأويلات متضاربة، وعلى الرغم من تعرض ماركس للرأسمالية تحليلاً وانتقاداً وإقراره بأن الرأسمالية تمثل إقتصاداً شاملاً، إلا أنه لم يطور مجموعة منتظمة من الأفكار بشأن العلاقات الدولية وظواهرها المختلفة بوضوح، وإنما أُلقيت هذه المسؤولية على عاتق الأجيال اللاحقة من المنظرين الماركسيين، ويضاف لذلك أن تبني الإتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية للآيديولجيا الماركسية بوصفها العقيدة الرسمية للبلاد قد ألّح بالحاجة لتطوير أفكار ماركس وذلك خدمة للمصالح الوطنية لتلك الدول.

ويندرج تحت مسمى (النظرية الماركسية في العلاقات الدولية) العديد من التيارات التي تقدم مُقاربات مختلفة لتفسير العلاقات الدولية، وتتناول بصورة خاصة مسائل التباين بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتفسير ظواهر هامة في العلاقات الدولية

مثل: (الإمبريالية، النزاعات الدولية، التبعية، التبادل اللامتكافئ، والعولمة)، ومع اختلاف هذه التيارات واختلاف تفسيراتها إلا أنها تشترك في جذورها المنبثقة عن الفكر الماركسي.

ويجادل العديد من المنظرين في حقل العلاقات الدولية بعدم وجود نظرية ماركسية في العلاقات الدولية، ويعتبرون أنها مجرد محاولات تنظيرية جزئية لبعض ظواهر العلاقات الدولية، أو حتى أنها بمثابة البديل الآيديولوجي وليست بديلاً تنظيرياً، كما يشدد على هذه الرؤية أنصار ما يعرف بـ (الإتجاه السائد-Main Stream)، وأنه (أي التنظير الماركسي) لا يرتقي لمرتبة النظرية -كما سيأتي-.

ومن ناحية ثانية، فقد لاقى التنظير الماركسي رواجاً وازدهاراً في حقل الاقتصاد السياسي الدولي، بل ويسود اعتقاد بين بعض أوساط منظري هذا الحقل بأن كارل ماركس هو أول منظر للاقتصاد السياسي، وذلك من خلال سده للفجوة ما بين الاقتصاد والسياسة وكسره لشوكة الاقتصاد الكلاسيكي القائم على الفصل ما بين البنية الفوقية والبنية التحتية، ومن ثم جداله بأن البنية التحتية (علاقات الإنتاج) هي التي تُشكل البنية الفوقية (العلاقات السياسية) وليس العكس.

وكما تقدم فإن ماركس لم يتناول العلاقات الدولية بوضوح، ولاستعراض هذه النظرية ينبغي التطرق إلى هذه التيارات التي تشكل ما يمكن أن يُعتبر النظرية الماركسية بحسب تسلسلها الزمني، وعلى النحو التالي:

1- الماركسية التقليدية، إتجاه الإمبريالية- Classic Marxism, Imperialism Trend:

خلال الحقبة المبكرة من القرن العشرين، ومع ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى، برز جيلٌ من المنظرين الماركسيين الذين تقترن أسمائهم بتيار الإمبريالية ومن أبرزهم جون هوبسون- John Hobson وفلاديمير لينين-Vladimir Lenin، ويحاجج هؤلاء المفكرين بأن العمليات المتقدمة في التراكمية الرأسمالية كانت تدفع البلدان الرأسمالية الرئيسية نحو التوسعية الإستعمارية (الكولونيالية)، وتعد الماركسية التقليدية من بين أهم التيارات المبكرة في العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين، والمفسرة لبعض الظواهر الدولية كالإمبريالية والصراع الدولي من الزاوية الاقتصادية، ويعتبر التيار الماركسي التقليدي بمثابة النواة التي انطلقت منها محاولات التنظير الماركسية اللاحقة، وإن لم ترتقِ الماركسية التقليدية لمستوى النظرية في العلاقات الدولية على غرار النظريات الأخرى كالواقعية والليبرالية، إلا أنها تعد منظوراً ثورياً من حيث دعوتها لتغيير الوضع الراهن (نموذج الدولة) والسعي لاستبداله بآخر (نموذج الشيوعية العالمية).

وتبرز هذه الأفكار في محاولات كل من هوبسون ولينين في دراساتهما للإمبريالية والصراع الدولي، وتركيزهما على مبدأي الأممية الشيوعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها،وترتكز هذه الأفكار على كتابات ماركس وإنجلز كمرجعية فكرية هائلة للماركسيين الذين جاءوا من بعدهما وفي مقدمتهم: فلاديمير لينين كرجل دولة ومفكر في آن واحد، والاقتصادي البريطاني جون هوبسون كمفكر، وقد حاول هذان المفكران نقل مجال الاهتمام من البيئة الداخلية إلى البيئة الخارجية، واضفاء البعد الدولي على أفكار ماركس وإنجلز، ويتضح ذلك في دراستيهما لظاهرتي الإمبريالية كظاهرة مشتركة فيما بينهما، والصراع الدولي كظاهرة انفرد بها لينين.

نقد الماركسية

وعلى الرغم من أن تيار الإمبريالية يقدم تفسيرات حديثة لظاهرتي الإمبريالية والصراع الدولي في حقل التنظير للعلاقات الدولية، وأنه كذلك أحدث نقلة نوعية في الفكر الماركسي، حيث تتضح معالم هذه النقلة في أنها أولى المحاولات للتطوير على أفكار كارل ماركس وإضفاء البعد الدولي عليها ودراسة الظواهر الدولية ومحاولة تفسيرها، إلا أن هذا التيار تعرض للإنتقادات حيث وُجهت سهام النقد له على النحو التالي:

1- تركيز إهتمام الماركسيين في البيئة الداخلية للمجتمع الواحد، اعتقاداً منهم بأن التحولات الكبرى تبدأ من تناقضات المجتمع الواحد.

2- عدم فصلهم بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدولة، وبالتالي تجاهلهم للبيئة الخارجية للمجتمع، وفي ذلك يقول فلاديمير لينيين: "ليس هناك فكرة أخطر وأشد ضرراً من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية".

3- يهتم التنظير في العلاقات الدولية بجوانب أخرى إضافة للجانب الاقتصادي، الذي يُعد محور تفسير الماركسيين للظواهر المختلفة.

4- عدم إلمام الماركسيين بالظواهر الدولية واقتصارهم على ظاهرتي الإمبريالية والصراع الطبقي، وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تحليلهم من خلال اعتبارهم الطبقة كفاعل (Actor) والإمبريالية كقوة محفزة (Motive).

5- رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين الدول، فإن الماركسيين التقليديين ينكرون دور الدولة، بل ويذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة معتبرين أن الصراع ليس صراعاً دولياً (أي بين الدول)، وإنما صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا وهو صراع آيديولوجي- إقتصادي.

6- الإنتقادات التي طالت "حتمية" لينين حول ربطه ما بين الرأسمالية والإمبريالية، حيث يفترض أن الدولة الرأسمالية ينتج عنها حتماً الممارسات الإمبريالية، ولكن الواقع يُبين أن الدول الرأسمالية لم تكن كلها إمبريالية، كما أن الدول الإمبريالية لم تكن كلها رأسمالية بالضرورة، وهو ما شكك في صدق هذا الافتراض وما ترتب عليه من تفسيرات وتحليلات.

وكما تمت الإشارة للدور البارز الذي أداه تيار الإمبريالية على الفكر الماركسي بشكل خاص حيث استقى العديد من المفكرين والاقتصاديين من تيار اللإمبريالية وطوروا عليه أفكاراً جديدة وتفسيرات مختلفة، تمثلت بتيار رفض التبعية والذي يندرج تحت ما سيعرف لاحقاً بـ التنظير **النيو ماركسي**.

رابعا: نظرية التبعية (أو الماركسية الجديدة)

تعتبر من أهم اتجاهات التنظير الماركسي في حقل العلاقات الدولية، وعلى خلاف الاتجاهات الماركسية الأخرى فإن مجالها خاص ومحدد جداً، حيث ينحصر في تفسير أسباب تخلف دول العالم الثالث، ويحاول أنصار هذه النظرية أن يقدموا البديل المفاهيمي والآيديولوجي لمدرسة التحديث الليبرالية- Modernization، وتوصف بالماركسية الجديدة لأنها تنقل التركيز من علاقات الإنتاج إلى علاقات التبادل أو التجارة في السوق العالمي.

وقد ظهرت نواة أفكار نظرية التبعية كتعبير عن تلك الظروف التي كانت تعيشها دول العالم الثالث، إنطلاقاً من فكرة فحواها: أن النظام الرأسمالي العالمي مقسم إلى قسمين هما: الدول المتقدمة (دول المركز) والدول النامية (دول المحيط)، وبذلك يختزل رواد هذه النظرية العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية بين أطراف غير متكافئة على جميع المستويات.

وفي خِضم الجدل في العلاقات الدولية حول مسألة التفاوت في مستويات التنمية والتطور ما بين الدول، برزت مجموعة من الكتابات وبشكل رئيسي في أمريكا اللاتينية وبعض دول العالم الثالث التي تُفسر فيها ظاهرة التفاوت، وتُرجع أسباب التباين إلى التبعية التي تحكم العلاقة ما بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية، ويرى معظم المفكرين أن البدايات المبكرة لهذه النظرية انبثقت عن أعمال اللجنة الاقتصادية حول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ECLAC) خلال حقبة الستينيات من القرن العشرين، ومؤتمر التجارة والتنمية (CTAD) المنبثقين عن منظمة الأمم المتحدة، حيث كان يحاول كل من هاذين الإتجاهين أن يجيبا على تساؤلات هامة ومحاولة إيجاد تفسيرات مقنعة لبعض الظواهر في العلاقات الدولية، وخاصة مسألة تخلف الدول في العالم الثالث.

وينطلق رواد هذا المنظور من فرضية مفادها: (أن النظام الرأسمالي كان خاضعاً لقانون الطبيعة وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد لأضيق نطاق إنطلاقاً من مبدأ: "دع يعمل، دعه يمر-Laissez Faire, Laissez Passer"، فإن حل الأزمات التي تحدث في النظام الرأسمالي كنتيجة لتراكم رأس المال وفائض الإنتاج يتم بصورة آلية، وذلك عن طريق التوسع على حساب الدول المتخلفة مع ظروف وميكانيزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي).

وتمتد عملية التكيف هذه لتشمل كل دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كتوابع للدول المركز في النظام العالمي، وخاصة بعد أن حصلت العديد من الدول المتخلفة على إستقلالها في الخمسينيات والستينيات وما ترتب عن ذلك من تبعات.

ويعرف "ثيوتونيو دوس سانتوس"(Theotônio Dos Santos) أحد أبرز منظري هذا التيار "التبعية" كحالة بقوله: "نعني بالتبعية الوضع الذي يتكيف فيه إقتصاد بلدان معينة بتطور وتوسع إقتصاد آخر يخضع له إقتصاد تلك البلدان وتتخذ علاقة التبعية المتبادلة بين إقتصادين أو أكثر، وبين هذه الاقتصادات والتجارة الدولية يحدث شكل التبعية عندما لا تتمكن بعض البلدان من فعل ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع الذي قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على تنميتها مباشرة"

ويتضح من هذا التعريف أن التبعية كحالة هي نتيجة لعوامل خارجية أكثر منها لعوامل داخلية، وأن علاقات التبعية ناجمة عن العلاقات غير المتكافئة بين الدول التابعة ودول المركز -بحسب تصوراتهم-.

الإفتراضات الرئيسية لمنظور التبعية:

تنطلق التفسيرات النيوماركسية من مرتكزات وفرضيات يسعون من خلالها لتفسير أسباب التخلف وغياب التنمية في دول العالم الثالث، وتحليل العلاقة غير المتكافئة بين دول المركز ودول المحيط، ويمكن إجمال الإفتراضات الرئيسية لهذه النظرية على النحو التالي:

1- ضرورة الفهم اليقيني للصيرورة العالمية الشاملة التي تتفاعل في سياقها كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار العلاقات ما بين الدول التابعة ودول المركز. ويعني ذلك إنطلاقهم من نقطة النظام الدولي في تحليل وتفسير سلوك الفاعلين الدوليين (كأفراد، جماعات، دول أو منظمات)، ويتشابهون في ذلك مع الواقعيين الجدد.

2- أهمية التحليل التاريخي لإستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة، والنظام الدولي بصفة عامة. والقصد من هذا الإفتراض أن العامل التاريخي يتجلى في النظام الرأسمالي العالمي في مختلف مراحل تطوره، والذي هو في واقع الحال يعمل

لصالح بعض الأفراد أو الدول أو المجتمعات أو المؤسسات المالية والدولية على حساب الدول التابعة المُستغلة، وترتكز هذه الفرضية على التحليل الماركسي التقليدي.
3- إنتهاج النظام الرأسمالي العالمي لآليات هيمنة، وهي بمثابة المعوقات للتنمية الحقيقية في الدول التابعة. يتضمن هذا الإفتراض -بحسب رواد النظرية- مختلف الوسائل والأساليب التي يطبقها النظام الرأسمالي العالمي على الدول التابعة، وهي وسائل تستعملها الدول المتقدمة لتحقق تنميتها وتطورها على حساب تخلف الدول النامية، مما يوسع الهوّة بين أطراف هذه العلاقة.
4- أهمية العامل الاقتصادي في تفسير وتحليل تطور النظام الرأسمالي العالمي وتخلف الدول التابعة. يتضمن هذا الإفتراض المتغير الرئيسي الذي تُفسر من خلاله نظرية التبعية العلاقات ما بين دول المركز (المتقدمة) ودول المحيط (النامية)، الا وهو المتغير الاقتصادي، فمن خلال دراسة هذه العلاقات يركز منظرو التبعية على التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية.

وهنا أيضاً تستمد النيو-ماركسية من الماركسية التقليدية تركيزها على المتغير الاقتصادي، لذلك يوجد شريحة من المنظرين تُصنف الماركسية بمختلف تيارتها ضمن التصور الاقتصادي للعلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي -كما تقدم-.
وأما تفسير ظاهرة التخلف التي ميزت معظم دول العالم الثالث، فيفترض منظرو التبعية أن التخلف لم يكن حالة أصلية وُجدت عليها إقتصاديات دول العالم الثالث قبل خضوعها للنفوذ الأوروبي، بل إن التخلف نشأ وتطور في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة، أي أنهم يرون في التخلف (لدول المحيط) والتقدم (لدول المركز) وجهان لعملية تاريخة واحدة بدأت مع ولادة النظام العالمي للرأسمالية منذ القرن السادس عشر.